مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة

د. أركان إبراهيم عدوان[*]

المقدمة:

منذ أن تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، لم تشهد العلاقات بين الدول الأعضاء ذلك الشكل من الخلافات والاضطراب في التفاعلات البينية مثلما تشهده في هذه الفترات، وهو عكس ما سار عليه تاريخياً نمط التفاعلات البينية لدول الخليج، فكلما كانت تزداد مستوى التهديدات الخارجية من وجهة نظرها، كانت تتقارب فيما بينها، وتعمل على توحيد سياساتها ومواقفها بشكلٍ كبير.

إذ شهدت العلاقات الخليجية – الخليجية على أثر تطورات أحداث الأزمات الإقليمية، والمواقف منها، تدهوراً خطيراً، أدى إلى الإعلان من قبل أحد الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تحديداً دولة (قطر)، عن إمكانية الانسحاب من المجلس، وإنه (المجلس) بات يمثل توجهات طرفاً (المملكة العربية السعودية) دون غيره، ومنحازاً إلى طرف على حساب الأخر. الأمر الذي أدى إلى الحديث عن جدوى بقاء المجلس، والتساؤل عن إمكانية بقائه أو تفككه، نتيجة الانقسامات والخلافات الكبيرة بين أعضائه، والتي وصلت إلى حصار دولة عضو من قبل ثلاث أعضاء آخرين، بل والتهديد بالتدخل العسكري في بداية الأزمة بينهم.

وفي هذا البحث، سيعمل الباحث على محاولة عرض وتحليل أهم العوامل والأسباب المؤثرة في العلاقات الخليجية – الخليجية، والتي أثرت بشكلٍ كبيرٍ عليها،

[*]جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية– قسم العلوم السياسية.

وأدت إلى الحديث عن إمكانية انهيار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ثم محاولة التنبؤ بمستقبل المجلس في ظل التطورات الإقليمية والدولية المختلفة.

وتأتي أهمية البحث من خلال أهمية الدول محل البحث، إذ تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية كبيرة، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الإقليمي، وإن التفاعلات التي تجري فيها لها أثاراً مهمة على منطقة الشرق الأوسط، بسبب تداخل المصالح الإقليمية والعالمية المهمة في هذه المنطقة من العالم. كما وتأتي أهميته أيضاً من خلال تناول موضوع مهم من حيث حداثته وأثاره وانعكاساته، وبالتالي من المهم العمل على دراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب المؤثرة في طبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء في تجمع إقليمي مهم وهو (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والعمل على محاولة التنبؤ بمستقبله من حيث بقاءه أو انهياره، ومستقبل العلاقات والتفاعلات سواء كانت بين أعضائه، أو حتى بين أعضائه ودول الجوار الإقليمي والعربي، لما له من انعكاسات وأثار مهمة على المستويين الإقليمي والدولي على حدٍ سواء.

وتتمثل اشكالية البحث في أن العلاقات الخليجية – الخليجية لم تشهد في تاريخيها تفككاً وانقساماً مثلما تشهده بين بعض أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذه المرحلة، نتيجة اختلاف التوجهات والسياسات والمواقف حيال الأزمات الإقليمية، والعلاقات مع بعض القوى الإقليمية، والتي أدت إلى الاضطراب في العلاقات وصولاً إلى حافة المواجهة العسكرية بين أطراف الأزمة. بالأخص بعد التهديد من قبل المملكة العربية السعودية وحلفائها، بإمكانية التدخل العسكري في قطر، الأمر الذي يعّد سابقة خطيرة، ويهدد بقاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمنظمة دولية إقليمية مثلت إحدى أهم المنظمات الإقليمية منذ تأسيسها، من حيث مستوى التماسك والوحدة في التوجهات والسياسات تجاه العديد من القضايا بين أعضائها.

وبالتالي، يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة السؤال الرئيس التالي: ما هو سبب عدم تحصين العلاقات بين دول مجلس التعاون من مؤثرات البيئتين الداخلية والخارجية؟ والذي أدى إلى الحديث عن احتمال انهيار مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل، ممكن أن نطرح بعض الأسئلة المهمة، والتي ممكن أن تساعد في توضيح المشكلة، والإجابة على التساؤل الرئيس الذي انطلق منه البحث، مثل:

١- ما هي طبيعة الأهداف والأولويات التي تتبناها دول المجلس؟

٢- لماذا لم يتم الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بين دول المجلس؟

٣- أيهما لعب الدور الأكبر في إثارة الخلافات الخليجية – الخليجية، المحددات الداخلية، أم متغيرات البيئة الخارجية؟

٤- ما هو مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

ومن خلال تناول موضوع البحث، يسعى الباحث إلى اختبار مدى صحّة المقولتين التاليتين:

١- إن تغليب المصالح الوطنية الضيقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مصالح المجلس، هو أحد أهم أسباب عدم التوحد والخلافات الدائمة بين أعضائه رغم طول الفترة منذ تأسيسه.

٢- إن دول مجلس التعاون تعتبر المجلس (رغم أهميته) بمثابة أداة لحماية بقاءها وسيادتها من التهديدات الإقليمية والدولية فقط، الأمر الذي يعني عدم إمكانية الحديث عن تحول المجلس إلى أكثر من حالة التعاون بين أعضائه، واستحالة الاتحاد بين دوله.

لذا تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة؛ جاء المبحث الأول بعنوان، محددات العلاقات الخليجية – الخليجية، وتم خلاله تناول أهم المحددات والمتغيرات المؤثرة في السياسات الخارجية لدول الخليج العربية، وأثرها على العلاقات الخليجية البينية، والإقليمية والدولية، أما المبحث الثاني، فجاء بعنوان، طبيعة العلاقات الخليجية – الخليجية والعوامل المؤثرة فيها، وتم خلاله عرض العلاقات الخليجية البينية، وأهم القضايا المؤثرة فيها، وتطرق المبحث الثالث إلى موضوع مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول: محددات العلاقات الخليجية – الخليجية

تتأثر العلاقات بين الدول بالعديد من العوامل والمتغيرات، وقد تنوعت هذه العوامل بين تقليدية وحديثة، كالعامل الجغرافي، والاقتصادي، والسكان، والقدرات العسكرية، والتقدم التكنولوجي، وطبيعة النظام السياسي الحاكم، والمصلحة الوطنية...الخ، وجميعها يطلق عليها بتعبيرٍ أخر بـ(محددات العلاقات الدولية)، والتي تعمل بشكلٍ مباشرٍ في التأثير على عملية صنع القرار، وتحديد شكل وطبيعة العلاقات بين الدول. وقد اختلف تأثير هذه العوامل مع الزمن، ففي الماضي كانت العوامل التقليدية (الجغرافية، والسكان) لها التأثير الأكبر على العلاقات بين الدول، ولكن مع التطور التكنولوجي والتقدم، أخذ تأثير هذه العوامل يقل نتيجة ظهور العديد من العوامل الأخرى التي زاد تأثيرها في عملية صنع القرار، وبالتالي في العلاقات الدولية، كعامل (التطور التكنولوجي، ودور صناع القرار) وغيرها من العوامل[١].

وفي هذا المبحث سيتناول الباحث من خلال أربعة مطالب، أهم المحددات المؤثرة في طبيعة العلاقات الخليجية – الخليجية، وبالتالي تأثيرها على (مجلس التعاون لدول الخليج العربية). فبطبيعة الحال عند الحديث عن دور أو مستقبل أي تنظيم دولي أو إقليمي، لا بد من تناول وتحليل شكل وطبيعة العلاقات بين أعضائه، وأهم العوامل والقضايا المؤثرة فيها، ومن ثم نستطيع إلى حدٍ ما التنبؤ بمستقبل هذا التنظيم أو الكيان وفقاً لذلك.

المطلب الأول_ العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات بين الدول، إذ تؤثر طبيعة الخصائص الجغرافية للدول بشكلٍ كبير على عملية صنع القرار واتخاذه تجاه العديد من القضايا، وأيضاً لعبت مشاكل الحدود بين الدول المتجاورة دوراً مهما في إثارة العديد من الخلافات بينها، فضلاً عن إن الموقع الجغرافي المهم لبعض الدول

---

(١) سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠. ص ١٣١.

والأقاليم، يجعلها عرضةً للأطماع والتدخلات الخارجية من قبل بعض الدول والقوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى كون الجوار الجغرافي وطبيعة الحدود والمساحة وعدد السكان في بعض الأحيان، تعّد من العوامل التي تعمل على التقارب بين بعض الدول، نتيجة التشابه في طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية، واشتراكها أيضاً بنفس المشاكل والهواجس الأمنية. ومن الأمثلة الواضحة على النموذج الأخير، هي الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والتي يقصد بها، "الدول الست التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في ٤ فبراير ١٩٨١، بإنشاء مجلس التعاون والتنسيق في كافة المجالات"[٢].

وعبر التاريخ تمتعت منطقة الخليج بأهمية كبيرة، بسبب موقعها الجغرافي المهم، وامتلاكها للعديد من الموارد الأولية المهمة، الأمر الذي جعلها محط أطماع للعديد من القوى الإقليمية والدولية من أجل السيطرة عليها، فقد تعرضت للعديد من المحاولات من أجل التحكم بموقعها، ومواردها واستغلالها. ويمكن إرجاع أهم أسباب الصراع حول منطقة الخليج ومحاولة السيطرة عليها إلى[٣]:

١- الدوافع التاريخية: إذ تدعي بعض الدول بأن دول الخليج العربية هي جزءاً من إمبراطوريتها القديمة، وبالتالي فلا بد من العودة إليها، وهذا تفسير للأطماع الإيرانية في دول الخليج العربية حسب وجهة النظر الخليجية.

٢- دوافع اقتصادية: فقد شكلت هذه المنطقة عبر التاريخ طريقاً ملاحياً مهماً يربط بين أوربا وجنوبي أسيا والشرق الأقصى، فضلاً عن إنها غنية بحقول النفط والغاز الطبيعي، والذي تحتاجه الدول الكبرى الصناعية بشكلٍ كبير.

---

(٢) بدرية عبد الله، "دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٨٥. ص ٢٩.

(٣) فهد عبد الرحمن، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبولتيكية"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ١٣، ٢٠٠١. ص ص ٢٨٩- ٢٩٠.

٣- دوافع إستراتيجية: والتي تتمثل بالأهمية الإستراتيجية لموقع دول الخليج العربية، وما ترتب عليه من محاولات الدول الأوربية تاريخياً للسيطرة على الخليج العربي، والتنافس بينها على مناطق النفوذ طيلة الفترة منذ القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تركزت المنافسة على المنطقة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طيلة فترة الحرب الباردة.

وتبعاً لذلك، يعّد الموقع والخصائص الجغرافية لدول الخليج العربية، من أهم العوامل التي تدفع لضرورة التقارب فيما بينها، بسبب الأهمية الكبيرة لهذا الموقع، ومحدودية حجم هذه الدول مقارنة بجوارها الإقليمي من جانب، والتي أدت إلى إثارة العديد من الأطماع الإقليمية والدولية من أجل السيطرة على هذه المنطقة من جانبٍ أخر.

وبالتالي، فقد حرصت دول الخليج العربية باستمرار على ضرورة العمل المشترك، وتنسيق المواقف والسياسات، والتعاون في كافة المجالات، والعمل بشكلٍ جماعي، في التعامل مع جميع التطورات الإقليمية والدولية سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية...إلخ[٤].

المطلب الثاني_ عامل السكان:

يؤثر العامل السكاني في قوة ومكانة الدول بشكلٍ كبير، ويعد من العوامل التقليدية التي تؤثر في العلاقات الدولية. وتبرز أهمية عامل السكان في ناحيتين هما؛ الناحية العسكرية، والناحية الاقتصادية. فمن الناحية العسكرية يعتقد في العلاقات الدولية إن العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة، وذلك للدور المهم الذي يلعبه عدد السكان في عمليات الإمداد، فضلاً عن توفير قوة العمل الكافية

([٤]) مجدي زهدي جميس، "سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (٢٠٠٢-٢٠١٥)"، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات والأبحاث، جامعة الأقصى، ٢٠١٦. ص ١٨.

في قطاعات الدولة المختلفة، وتعويض النقص في اليد العاملة في فترات الحروب، وغيرها من الأدوار والامتيازات التي يوفرها العدد الضخم من السكان في بناء وتقوية القوة العسكرية للدول. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الدولة التي تتميز بضخامة عدد سكانها فإنها بوسعها أن تعمل على انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بشكلٍ كافٍ من أجل التأثير على الدول الأخرى، وذلك بسبب المؤهلات التي يوفرها العدد الضخم من السكان للدولة من حيث وفرة اليد العاملة، والأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج، وغيرها من المميزات التي تعمل على دعم اقتصاد الدولة، ومن ثم قوتها في التأثير على غيرها من الدول. مع شرط وجود حالة من التوازن بين الجانبين الكمي والنوعي للسكان، بمعنى توفر مستوى جيد من الوعي والثقافة والقدرة على العمل والإنتاج، إلى جانب العدد الضخم من السكان، من أجل تحقيق أعلى فائدة ممكنة[٥].

ومن حيث الجانب السكاني، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتشابه في البنية السكانية، سواء من حيث قلة عدد السكان، والطبيعة القبلية للمجتمع وتشابه العادات والتقاليد، والتقارب بين القبائل وانتشارها بين أكثر من دولة، وما تمثله بدورها كعاملٍ أساس في الالتقاء والتقارب فيما بينها، فضلاً عن وجود حالة من الترابط بين العامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي.

ومن ناحية ثانية، فإن دول مجلس التعاون تشترك أيضاً بنفس المشاكل التي تنتج عن (قلة عدد السكان مقارنة بالوافدين)، والتي تعد من أهم المشاكل المزمنة التي تواجهها، والتي عملت في مناسبات عديدة على عقد العديد من المؤتمرات والدعوات من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة. إذ ترتبط مسألة السكان بمسألة مهمة أخرى تخص دول المجلس وهي (مسألة الأمن) أو (التحدي الأمني)، فقد أشارت العديد من الدراسات بأن:" المشكلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي هي مشكلة سكانية تتمثل بمحدودية حجم سكانها وقلة إمكانية حماية نفسها"[٦].

---

(٥) سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص ص ١٥٠ – ١٥٢.

(٦) فهد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٣١٣.

وبالتالي، يمثل العامل الاجتماعي عاملاً إيجابياً يدفع نحو التقارب بين دول المجلس، ويحافظ على استمرار مجلس التعاون وعدم انهياره، بسبب اشتراكها جميعاً بنفس المشكلة، والتي تتلخص بـ(قلة عدد السكان) وما أدت إليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية مهمة، أثرت بشكلٍ كبير على الجوانب السياسية في دول المجلس وفي عملية صنع القرار، وبالتالي، أدت إلى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات الرسمية وغير الرسمية في دول مجلس التعاون في محاولة لإيجاد حل لهذه المشكلة المشتركة[٧].

وتبعاً لذلك، فإنه بسبب قلة عدد السكان، وما ينجم عنه من مشاكل كما ذكرنا، فإن دول مجلس التعاون تجد نفسها ملزمة بالتقارب فيما بينها، والعمل المشترك، من أجل التصدي للتحديات الإقليمية والدولية، وبالأخص (التحديات الأمنية)، والتي تهدد السيادة الوطنية، والأمن القومي لهذه الدول.

المطلب الثالث_ العامل الاقتصادي:

يعد الاقتصاد من أهم المقومات التي تؤثر في قوة الدولة، وفي موقعها ومكانتها الإقليمية والدولية، فبسبب اتساع نطاق الاعتماد الدولي وعمليات التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي بين الدول، ازدادت أهمية تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وفي تحديد أهمية دولة ما، أو مجموعة من الدول ومكانتها. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي عملت على تحديد أهمية دول المجلس إقليمياً وعالمياً، نتيجة اشتراكها بامتلاك أهم الموارد الأولية الضرورية للصناعة والتنمية. فالنفط يمثل (شريان الحياة الرئيس) بالنسبة لدول مجلس التعاون، إذ تمتلك وحدها حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط، ويبلغ إنتاجها ٤٠% من الإنتاج العالمي. وبالتالي، تبرز أهمية دول الخليج العربية من أجل "أمن العالم الصناعي الغربي على المدى المتوسط والبعيد"، وتزداد هذه الأهمية مع وجود تقديرات تشير بأن إنتاج نفط

---

(٧) نظام عبد الكريم الشافعي، "تطور الأحجام السكانية والقوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين"، عمران، العدد ١٦، مجلد ٤، ربيع ٢٠١٦. ص ص ١٠٨-١١٠.

الولايات المتحدة، وبحر الشمال، يشهدا تراجعاً مستمراً. ويقول في ذلك محمد حسنين هيكل إن: "دول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أي رباط آخر... وهي أول من تعرف قيمة الكتر التي تجلس عليه... وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد"[٨].

لقد أخذ العامل الاقتصادي في عملية إنشاء مجلس التعاون بعداً مهماً جداً، يوازي الأبعاد السياسية والأمنية، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، واشتراكها بنفس طبيعة الأنظمة الاقتصادية، من حيث اعتماد نظامها الاقتصادي على النفط بشكلٍ أساس، الأمر الذي يدعو إلى تحقيق قدراً أعلى من الوحدة الاقتصادية فيما بينها. إلا أن الواقع يشير إلى عدم تحقيق أي تقدم في كافة الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها بين دول المجلس منذ تأسيسه، وأهمها (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة) التي تم التوقيع عليها عام ١٩٨١، والتي نصت على "حرية التبادل التجاري، وتنقل العمالة، ورأس المال... وغيرها من المبادئ من أجل الوصول إلى حالة التكامل ومن ثم الوحدة بين دول المجلس"، وذلك بسبب الاختلافات السياسية، وتضارب المصالح بين النخب الحاكمة، وانعكاسه على الواقع الاقتصادي بينها، حيث عملت دول مجلس التعاون على إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الداخلية لكل دولة على حدة، على حساب المجلس، فلم تضع هذه الدول إستراتيجية جماعية فعلية للتنمية، بسبب تأثير العوامل المجتمعية، وتوفر الأموال بدون مشقة، والخشية من أن تسيطر الدولة الأقوى على الضعيفة، فضلاً عن تشابه البنى الاقتصادية والتي تعيق كلها تحقيق عملية التكامل بين دول مجلس التعاون[٩].

---

(٨) ياسين حشوف، "مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل واندماج اقتصادي خليجي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، العدد ١٥، مارس ٢٠١٦. ص ١٥٥.

(٩) بشارة خضر، "أوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ١٩٩٧. ص ٦٤.

ويمكن إرجاع أهم أسباب عدم نجاح تطبيق الاتفاقية الاقتصادية التي تعد الأساس لكل محاولات التكامل الاقتصادي والوحدة بين دول المجلس إلى[١٠]:

١- التفاوت في مستويات التنمية الداخلية لكل دولة عضو، وتعطي كل دولة الأولوية للتنمية المحلية لها.

٢- اعتماد اقتصاديات دول مجلس التعاون على إنتاج وبيع سلعة واحدة، وأيضاً اعتمادها على الخارج في سد استهلاكها المحلي في كافة القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى غياب التنوع الاقتصادي، وبالتالي فقدان التبادل التجاري بينها، وأيضاً ظهور جماعات مصالح مؤثرة ومتنافسة، تعمل على إعاقة عملية التكامل والاندماج.

٣- تتعارض حرية انتقال العمالة ورأس المال مع العديد من التشريعات والقوانين الداخلية في بعض الدول.

٤- عدم واقعية النص على انتقال العمالة بين دول المجلس بالأساس، لأنها جميعاً تعتمد على العمالة المستوردة.

٥- الخاصية (التنافسية) بين قطاعات الاستثمار المالي والنقدي في الدول الخليجية، وعدم وجود الطابع (التكاملي) في تفاعلاتها.

وغيرها من الأسباب التي تقيّد تنفيذ بنود (الاتفاقية اقتصادية) بين دول مجلس التعاون، وتشير إلى تغليب المصالح الوطنية لكل دولة، على حساب المجلس، وهو عكس ما يكون عليه الحال بالنسبة للدول التي ترغب في تحقيق التكامل والوحدة. وبالتالي، استحالة الحديث عن عملية اندماج أو تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون.

وحسب رأي الباحث، فإنه على الرغم من التشابه في بنية الأنظمة الاقتصادية لدول المجلس، إلا أن العامل الاقتصادي لا يعد من المحددات الإيجابية التي تدفع نحو التقارب بينها، بل إنه يمثل عاملاً تنافسياً بين قطاعات الأموال وجماعات المصالح في كل

---

(١٠) ياسين حشوف، مصدر سابق، ص ١٥٨.

دولة. وبالمقابل يمكن اعتباره من العوامل المهمة التي تساعد في الحفاظ على بقاء مجلس التعاون، ويحول دون انهياره، بسبب الأهمية الاقتصادية العالمية لدوله، وعدم قدرتها على توفير الأمن وحماية حدودها بمفردها، نتيجة التنافس والأطماع الإقليمية والدولية عليها، بسبب الخصائص الجغرافية والاجتماعية التي تميزها، من حيث صغر المساحة وقلة عدد السكان من جهة، وامتلاكها لحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي للموارد الأولية المهمة للصناعة من جهة أخرى. وتبعاً لذلك، تعمل دول مجلس التعاون بكل الوسائل والطرق من أجل الحفاظ على بقاء المجلس وعدم انهياره، مهما زادت حدة الخلافات والتنافس بين أعضائه.

المطلب الرابع_ العامل الأمني والسياسي:

لقد تم تناول عامل (الأمن) أو المحدد الأمني، كمتغير مهم ومؤثر في سياسات دول مجلس التعاون، إذ يعد أحد أهم الأسباب التي دعت دول الخليج العربية للشروع بتأسيس المجلس، وبسبب اشتراكها جميعاً بنفس التحديات الأمنية، نجد أنها دائما ما تحرص على توحيد سياساتها في العديد من المواقف. ويعد التحدي الأمني أو (المعضلة الأمنية) أمراً محورياً مهماً في دراسة العلاقات الدولية[١١]. فعلى الرغم من كل الأسباب التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون، ومحاولة إظهاره بمظهر قومي أو وحدوي أو تعاون إقليمي بين دول المنطقة، إلا أن الهدف الرئيس لوجود مجلس التعاون واستمراره هو هدف (التنسيق الأمني) بالدرجة الأساس، وهذا التنسيق لا يهدف إلى تبادل معلومات عن المجرمين أو الإرهاب فقط، بل يتعدى ذلك إلى توفير الضمانات لمنع قيام أي حركات معارضة تهدد الأنظمة السياسية الحاكمة، ولتحقيق قدراً من التماثل في سياسات هذه الدول[١٢].

---

(١١) "علاقات الخليج الدولية"، تقرير موجز، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشئون الدولية، جامعة جورج تاون، قطر، ٢٠١٠. ص ٧. متاح على الرابط التالي:
https://repository.library.georgetown.edu

(١٢) خلدون حسن النقيب، "المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٩. ص ١٧٨.

وفيما يخص العوامل السياسية، فيقصد بها جميع الظروف التي تمر بها دولة أو مجموعة من دول، والتي تعمل على زيادة أو تقليل أثار وانعكاسات عوامل معينة أخرى تؤثر وتتأثر بها. ويشير العامل السياسي في هذه الدراسة إلى جميع الظروف السياسية سواء كانت داخلية أم خارجية، والتي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون واستمراره والحفاظ على بقاءه، بالرغم من الخلافات المتكررة بين بعض أعضائه من حين لآخر. ونقصد هنا اشتراك دول المجلس بنفس الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حدٍ كبير، وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في دول الخليج وتوجهاتها، حيث تتشابه جميعها بكونها أنظمة ملكية، وبالتالي تعد "المصلحة المشتركة في المحافظة على الحكم الملكي الدافع الأكثر أهمية للوحدة"[١٣].

أما خارجياً، فإن الظروف الإقليمية والعلاقات مع الجوار الإقليمي والعربي وتفوق دول الجوار وبالأخص دولتي (العراق وإيران)، في مستوى القدرات القومية الفعلية والكامنة، تعد كلها من العوامل المؤثرة وبشكلٍ كبير على مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فحسب تصريح (نواف عبيد) والذي يشغل منصب مدير مشروع تقويم الأمن الوطني السعودي في عام ٢٠٠٦، فقد صنف كل من دولتي (العراق وإيران)، في المرتبتين الثانية والثالثة كأخطر التهديدات بالنسبة للأمن القومي السعودي والخليجي بشكلٍ عام[١٤].

فقد أدت الظروف والتطورات السياسية الإقليمية إلى إيجاد ضغوطاً أمنية خطيرة على دول الخليج العربية، أدت إلى حرصها على العمل الدائم لتوحيد السياسات والمواقف والعمل الجماعي تجاه الأزمات والقضايا الإقليمية، من أجل الحفاظ

---

(١٣) جيفري مارتيني وآخرون، "آفاق تعاون بلدان الخليج العربية"، مؤسسة **RAND**. ص ١٢. متاح على الرابط التالي:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf

(١٤) راجي يوسف محمود، "العلاقات السعودية الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١"، لندن، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط١ ٢٠١٥. ص ١٦٦.

على أمنها القومي. وبالتالي، يعد الهاجس الأمني المشترك من العوامل المهمة التي عملت على إنشاء مجلس التعاون، واستمراره في عمله، والحفاظ على بقائه، رغم الخلافات والتناقضات المتكررة بين أعضائه. فبعد عام واحد من تأسيس مجلس التعاون ونتيجة لتطورات الظروف الإقليمية آنذاك، تم تأسيس (قوات درع الجزيرة المشتركة)، وفي عام ٢٠٠٠ التزمت دول مجلس التعاون رسمياً بـ (تحالف دفاعي) يعد من خلاله "أي اعتداء على دولة عضو في مجلس التعاون، اعتداءً عليها كلها"، وخلال العقود الثلاث الماضية، تم تحديد مواقف دول مجلس التعاون تجاه القضايا والأزمات الإقليمية وفقاً للتهديدات التي واجهتها، بدءاً من الحرب العراقية – الإيرانية، وحرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، وحرب احتلال العراق ٢٠٠٣، ومواجهة أحداث ما سمي بـ(الربيع العربي)، وبالأخص الأوضاع في البحرين عام ٢٠١١، وصولاً إلى الحملة الدولية ضد تنظيم (داعش)، والأوضاع في اليمن.[١٥].

وعند الحديث عن التهديدات الأمنية، فلا ندعي بأنها تعمل بشكلٍ دائمٍ في تنمية وتوحيد العلاقات بين دول الخليج، بل إن تأثيرها يكون متبايناً إما يربط أو يقسم دول مجلس التعاون على حدٍ سواء. فكلما تزداد حدة التهديدات الأمنية إلى حد تهديد بقاء النظام، فإنها تدفع دول مجلس التعاون لتجاوز الخلافات البينية، وتوحيد سياساتها ومواقفها لمواجهة هذه التهديدات، وفي هذا السياق يشير أحد الباحثين إلى: "عندما يكون مستوى التهديد عالياً، يتخطى هذا التهديد مستوى الاختلافات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وحساسيات الدول الأصغر بشأن مسألة السيادة... وعندما يكون مستوى التهديد منخفضاً، تتضح الاختلافات التي بينها وتعود الحساسية بشأن السيادة لتظهر من جديد"[١٦].

---

(١٥) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سابق، ص ٦.

(١٦) المصدر السابق، ص ٨.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الخليجية – الخليجية والعوامل المؤثرة فيها

تتنوع أنماط ونماذج العلاقات بين الدول وتتدرج من علاقات الإجماع والتوافق أي الاتفاق التام في المصالح وفي أهداف السياسة الخارجية، إلى علاقات الإكراه والصراع واستخدام القوة القسرية، التي تمثل أعلى درجات التناقض وعدم الاتفاق في المصالح والأهداف بين الدول.

وفي هذا المبحث سنتناول طبيعة العلاقات الخليجية – الخليجية، أي العلاقات بين دول مجلس التعاون، وأهم القضايا المؤثرة فيها، وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول: العلاقات الخليجية – الخليجية:

تختلف طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون كما هو الحال بين غيرها من الدول، وتتراوح من الاتفاق إلى التعارض والصراع أحياناً. ويرى الباحث، بأنه على الرغم من التشابه في طبيعة البنية الاجتماعية، والنظام الاقتصادي القائم على الاعتماد التام على البترول، وعلى الخارج لسد احتياجاتها، وأيضاً التشابه في شكل النظم السياسية الحاكمة، والاشتراك في عضوية منظومة إقليمية تعد من أنجح منظومات العمل العربي المشترك، من حيث إمكانية تحقيق الترابط والتوافق في السياسات بين أعضائها هي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) لأكثر من ثلاث عقود، إلا أن العلاقات بين دول المجلس لم تكن علاقات ودية ونموذجية وتوافقية بشكلٍ عام.

إذ تخللت العلاقات بين دول مجلس التعاون العديد من الخلافات، من حين لآخر، وصلت في بعضها إلى درجة التهديد بالمواجهات العسكرية، كما حدث عام ١٩٨٦ بين قطر والبحرين، بسبب الخلاف حول جزر صغيرة لا تتجاوز في مساحتها بضع كيلومترات، وقد استمر الخلاف بين الجانبين إلى أن تم رفع القضية من جانب دولة قطر إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩١، واعتراض البحرين على ذلك والذي تم حسمه عام ٢٠٠١، بقرار من محكمة العدل الدولية حول تقسيم الجزر المتنازع

عليها بين البلدين وإنهاء الخلاف[١٧]. والنزاع السعودي – الإماراتي، بسبب حقوق البلدين في المياه الإقليمية وخط الساحل المجاور، والاختلافات بين بعض القبائل في كل من السعودية والإمارات وسلطنة عمان على واحة (البريمي)[١٨].

وقد اختلفت طبيعة العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية – الخليجية، بين مشاكل حدودية، ونزاعات تاريخية بين القبائل والأسر الحاكمة، والاختلاف في التوجهات السياسية للنظم السياسية الحاكمة فيها، وغيرها من العوامل.

فعلى سبيل المثال، لم تكن العلاقات بين المملكة العربية السعودية –أكبر دول مجلس التعاون– ودول الجوار بشكلٍ عام (علاقات ودّية)، فقد تخللت هذه العلاقات العديد من التناقضات والخلافات بسبب السياسات السعودية التي تسعى إلى فرض هيمنتها على القرار الخليجي، مقابل تخوف دول مجلس التعاون جميعها من الهيمنة السعودية[١٩]. وبالأخص في الفترات التي تلت أحداث ما سمي بـ(الربيع العربي) بعد أواخر عام ٢٠١٠، وما تلاها من تطورات الأوضاع الإقليمية، سواء سقوط بعض النظم السياسية الحاكمة، والاضطرابات التي حدثت في بعض الدول، بالأخص الأزمتين السورية واليمنية والمواقف منها، والعلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، إذ أدت هذه

---

(١٧) عبد الله عبد الأمير، "الصراع السعودي – القطري: الأسباب والنتائج المحتملة"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧. ص ١٨. متاح على الرابط التالي:
http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2017/07/78675745634.pdf

(١٨) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سابق، ص ١٠. (تقع واحة "البريمي" بين عمان وأبو ظبي، ويحدها من الشرق جبال الحجاز، وتعد البوابة إلى صحراء الربع الخالي وإلى الإمارات وعمان، وتعد هذه المنطقة بمثابة منطقة إستراتيجية بالنسبة للسعودية، لمد نفوذهم إلى مناطق الإمارات وعمان، ودائماً ما مثلت هذه الواحة القلعة الإستراتيجية السعودية، والملاذ الآمن في الصحراء، ومنطقة الهجمات والغارات، وقد أثار الخلاف حول السيطرة على هذه الواحة حروباً بين حكام السعودية وأبو ظبي...) أنظر بهذا الشأن:"هوس السيطرة... لهذه الأسباب تصارع آل سعود وآل نهيان على أرض عمان"، الجزيرة، متاح على الرابط التالي:
https://midan.aljazeera.net/intellect/history

(١٩) "علاقات الخليج الدولية"، مصدر سابق، ص ٨. وأنظر أيضاً: "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ديسمبر ٢٠١٧. ص ٣. متاح على الرباط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS

التطورات والاختلافات حولها، إلى تنامي حدة الخلافات والاضطرابات بين دول مجلس التعاون بشكلٍ غير مسبوق.

وفي الواقع تعد السياسات السعودية في التعاطي مع تطورات الأوضاع الإقليمية الراهنة، من أهم العوامل السلبية التي دفعت إلى تنمية الخلافات والتناقضات بين دول مجلس التعاون. فتاريخياً اعتمدت دول الخليج لتحقيق أمنها على (الدبلوماسية) لمنع النزاعات وحلها، وحاولت دائماً التوسط في النزاعات الإقليمية، كما هو الحال في لبنان، والعراق بعد الاحتلال الأمريكي، وفلسطين، وأيضاً عملت على إتباع سياسة عدم التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية، من اجل الحفاظ على أمنها، وتفادي آثراها وانعكاساتها[٢٠].

وقد حددت بعض الدراسات عدداً من الخيارات والإستراتيجيات التي يجب على الدول الصغيرة والصغيرة جداً، ومنها دول مجلس التعاون، أن تتبعها من أجل الحفاظ على بقائها وأمنها القومي، وتتلخص فيما يلي[٢١]:

١- أن تنأى بنفسها عن الصراعات القائمة وتعتمد على قوتها الذاتية.

٢- أن تتحد فيدرالياً أو كونفيدرالياً فيما بينها.

٣- أن تنسق مع دول إقليمية كبيرة وقوية.

٤- أن تغذي الصراعات بين الدول الإقليمية لكي تنشغل عنها.

٥- أن تتحالف مع دول قوية خارج المنطقة التي تنتمي لها.

٦- أن تتحالف مع دولة قوية داخل الإقليم وأخرى خارجه.

ويرى الباحث، في أن دول مجلس التعاون لم تعمل وفقاً للإستراتيجيات النموذجية المفترضة من أجل حماية أمنها القومي بشكلٍ منضبط، فقد اتخذت المملكة العربية السعودية القرار بالتدخل المباشر في الأزمات الإقليمية، بتدخلها العسكري في اليمن،

---

(٢٠) "علاقات الخليج الدولية"، مصدر سابق، ص ٨.

(٢١) فهد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٣١٢.

وخوض حرب باردة، أو منافسة للزعامة الإقليمية مع إيران، ومحاولة قيادة محور (خليجي–عربي–إسلامي) تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الزعامة الإقليمية، الأمر الذي جاء بتبعات وآثار سلبية خطيرة على أمن دول مجلس التعاون، والمنطقة بشكلٍ عام، وعمل لأول مرة على شق الصف الخليجي وتهديد مستقبل مجلس التعاون، نتيجة تنامي الخلافات بين أعضائه إلى درجة خطيرة، فعلى الرغم من الخلافات المتكررة بين دول الخليج، إلا أنها لم تصل في تاريخها إلى حد تهديد بقاء مجلس التعاون وانهياره، فلأول مرة تقدم ثلاث دول من أعضائه على محاصرة دولة رابعة، ومقاطعتها ومحاولة التدخل بشئونها الداخلية وفرض سياساتها عليها.

وتبعاً لذلك، فإن السياسات الإقليمية للمملكة العربية السعودية تعد من أهم العوامل التي تهدد استقرار منظومة مجلس التعاون الخليجي، فلم تنتهج السعودية الأسس السليمة في صناعة واتخاذ قرارات سياستها الخارجية، في تعاملها مع الأزمات الإقليمية، ولم تحافظ على وحدة الموقف الخليجي، بالرغم من طرحها سابقاً لمبادرة تدعو فيها دول مجلس التعاون للانتقال من مرحلة (التعاون) إلى مرحلة (الإتحاد)، بسبب تعاظم حجم التهديدات التي تواجهها[٢٢].

المطلب الثاني: القضايا المؤثرة في العلاقات الخليجية – الخليجية:

لقد بدأت بوادر الأزمة والانشقاق في الصف الخليجي بشكلٍ واضحٍ، في التعامل مع تطورات أحداث ما سمّي بـ"الربيع العربي"، وانعكاساته بعد عام ٢٠١١. إذ اتسم الموقف الخليجي بـ"الانقسام"، حيال تطورات الأوضاع التي حدثت نتيجة سقوط النظم السياسية الحاكمة في بعض الدول العربية، فقد أيدت دولة قطر جميع الثورات التي حدثت في الدول العربية، في حين اتبعت دولة عمان موقفاً محايداً، مقابل معارضة بقية دول مجلس التعاون الخليجي لأحداث "الربيع العربي"، بالرغم من تباين موقفها في التعامل مع كل حالة على حدة، وذلك حسب علاقاتها مع النظم السياسية

---

(٢٢) "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، مصدر سابق، ص ٤.

الحاكمة في الدول التي حدثت فيها الثورات. ففي حين عارضت الثورات التي حدثت في "تونس ومصر واليمن"، إلا إنها أيدت الحركات الشعبية التي حدثت في "سوريا وليبيا"، ومن ثم الحركات المسلحة التي عملت على إسقاط النظام السياسي الحاكم في ليبيا، وسعت إلى إسقاط النظام السياسي في سوريا(٢٣).

وفي الواقع، إن الموقف من القضايا الإقليمية لم يكن من العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية – الخليجية بشكلٍ حاسم، بل إن إتباع المملكة العربية السعودية لسياسات حاولت من خلالها فرض نفسها كقوة إقليمية، وقائد لدول الخليج بشكل خاص، هي النقطة الحاسمة في تنمية الخلافات بين دول مجلس التعاون، بسبب تخوف الدول الأصغر في المجلس من الهيمنة السعودية، ودليل ذلك أن موقف دول الخليج تجاه بعض القضايا الإقليمية التي تمس الأمن القومي لدول المجلس كان موحداً، والخلافات بدأت عند محاولة السعودية تشكيل محاور وأحلاف وقيادة القرار الخليجي بشكلٍ منفرد.

إذ كثفت السعودية كافة إمكانياتها من أجل حشد "الجهود الدولية والإقليمية"، للنجاح في عزل إيران، ومواجهة نفوذها الإقليمي المتنامي، وتمثل (قمة الرياض) في مايو ٢٠١٧، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية والإسلامية، التي كان أحد أهم أهدافها المعلنة مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، أهم الوسائل التي سعت من خلالها السعودية، تولي زمام القيادة الإقليمية، وتنفيذ سياساتها(٢٤).

---

(٢٣) "أزمة دول مجلس التعاون الخليج في التعامل مع الربيع العربي"، فريق الأزمات العربي، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ٨، آذار ٢٠١٥. ص ص ٩-١٠.

(٢٤) محمد حسن القاضي، "الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي"، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، بدون تاريخ نشر. ص ٦٧. متاح على الرابط التالي:
https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2017/11

أولاً_ الأزمة اليمنية والعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد الأزمة اليمنية وتطوراتها، من أهم الأزمات الإقليمية التي أوضحت مدى الانشقاق، وعدم التوافق، في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وتغليب المصالح الوطنية على حساب المجموع، من أجل مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها دوله. ويتضح ذلك من خلال تناول مواقف دول مجلس التعاون من الأزمة (اليمنية)، التي أدت تبعاتها إلى تنمية الخلافات والتناقضات بين دول المجلس بشكلٍ كبير، نتيجة الفشل في إيجاد حلول للأزمة اليمنية، وفرض تسوية تحقق مصالحها.

وبعد التدخل المباشر في اليمن، والمشاركة في العمليات العسكرية تحت القيادة السعودية، أدت الخلافات في وجهات النظر حول دعم الأطراف الداخلية في اليمن، والعلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، إلى حدوث انشقاقات كبيرة في الصف الخليجي. وأيضاً أدى التدخل في اليمن، وعدم القدرة على حسم الأوضاع بما يتفق ومصالح دول التدخل، إلى تنامي حاجة دول الخليج إلى الاعتماد كما هو معهود في حماية أمنها القومي، على الحلفاء، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود بدايات الأزمة اليمنية إلى عام ٢٠١١، وتحديدا إلى الحادي عشر من فبراير، على خلفية التأثر بالإطاحة بنظام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، حيث اندلعت الاحتجاجات الشعبية في اليمن فيما عرف بـ"ثورة الشباب"، من أجل الإطاحة بنظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، مستغلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد. وفي ٣ أبريل، تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي من أجل المحاولة في إيجاد حل للأوضاع في اليمن، وذلك بإطلاق (المبادرة الخليجية)، والتي تم الموافقة عليها والتوقيع عليها رسمياً في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، والتي تقضي بنقل السلطة في اليمن إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، ليقود البلاد في فترة انتقالية لمدة سنتان بعد إجراء انتخابات رئاسية. وقد تضمنت المرحلة

الانتقالية، العديد مم العراقيل واستمرت الاضطرابات بين الأطراف الرئيسية المؤثرة على الساحة اليمنية، والمتمثلة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح وأنصاره[٢٥].

وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، استغل الحوثيون اضطراب الأوضاع في اليمن نتيجة الاحتجاجات على بعض القرارات الحكومية، وتمكنوا من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء، ومن ثم فيما بعد من السيطرة على كافة مؤسسات الدولة، ومن ضمنها القصر الرئاسي. وبعد تطورات الأوضاع في اليمن، ورفض الحوثيون الالتزام باتفاقية (السلم والمشاركة) التي وقعوا عليها سابقاً، والاستيلاء على كافة مؤسسات الدولة، قامت المملكة العربية السعودية وحلفائها في ٢٦ مارس ٢٠١٥، بشن عمليات عسكرية في اليمن تحت أسم (عاصفة الحزم)[٢٦]، دعماً للشرعية اليمنية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، ومستهدفتاً بشكلٍ رئيسٍ الحوثيين وحلفائهم، الذين باتت لهم السلطة العليا والنفوذ في كافة مفاصل الدولة اليمنية. وفي ٢١ أبريل ٢٠١٥، أعلنت قيادة العمليات العسكرية في اليمن، عن توقف الغارات العسكرية، والبدء بعملية (إعادة الأمل)[٢٧].

([٢٥]) همدان العليبي، "أهم محطات "ثورة التغيير" اليمنية"، العربي الجديد، ١١ فبراير ٢٠١٥. متاح على الرباط التالي: https://www.alaraby.co.uk/society/2015/2/11/أهم-محطات-ثورة-التغيير-اليمنية.

([٢٦]) نتيجة تطورات الأزمة اليمنية، قامت المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالف دولي يتضمن بعض الدول العربية والإسلامية (التحالف العربي)، وبالتعاون مع بعض القوى الداخلية في اليمن، تعمل في المجال العسكري، وقد شاركت بعض الدول بقوات برية، ومن بينها مصر والمغرب، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا سلطنة عمان، وقد باشرت السعودية وحلفائها بشن العمليات العسكرية في اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥، وقد استمرت العمليات العسكرية مدة ٢٧ يوماً. أنظر بهذا الشأن: أحمد التلاوي، "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠ أغسطس ٢٠١٦، ص ٤. متاح على الرابط التالي: https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/08/

([٢٧]) محمد فوزي حسن،" تطورات الأزمة اليمنية"، آفاق عربية، العدد الأول مارس ٢٠١٧. ص ص ١٣٠-١٣١.

*جاءت عملية (إعادة الأمل) بعد إعلان الناطق العسكري السعودي عن انتهاء عمليات عاصفة الحزم بعدما حققت أهدافها الرئيسة والمتمثلة بـ"إزالة التهديد عن الأمن السعودية"، ومن ثم فإن العملية الجديدة تهدف

وبالنسبة لدول مجلس التعاون فقد أيدت جميعها العمليات العسكرية في اليمن، وشاركت بشكلٍ فعلي فيها، تحت قيادة المملكة العربية السعودية فيما عرف بقوات (التحالف العربي)، التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء (سلطنة عمان)، فضلاً عن دول عربية وإسلامية أخرى، كمصر، والمغرب، والسودان، وباكستان.

وبالتالي، فقد أيدت جميع الدول المذكورة آنفاً العمليات العسكرية في اليمن منذ انطلاقها. وبالنسبة لدولة قطر فقد شاركت بعملية (عاصفة الحزم) منذ انطلاقها، رغم التنصل اللاحق عن موقفها المؤيد لسياسات دول (التحالف العربي) في اليمن، والذي جاء على لسان وزير الدفاع القطري الذي أكد فيما بعد قائلاً: "نحن جزء من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونملك أيضاً رؤيتنا لمعاجلة الوضع في اليمن، إننا نؤمن بالحوار وبالتنمية كأقصر سبيل لحل المشكلات مثل تلك التي في اليمن..."[٢٨]، الأمر الذي يعني تنصل دولة قطر عن موقفها السابق من الأزمة اليمنية، حيث كانت جزءاً من التحالف العربي، وشاركت بقواتها العسكرية في عملية (عاصفة الحزم) منذ انطلاقها.

وفي الواقع، حتى في أكثر الظروف تهديداً، فإن دول مجلس التعاون كانت تعطي الأولوية للمصالح الوطنية الخاصة لكل دولة على مصلحة المجلس كما أشرنا. فعلى سبيل المثال، كانت مشاركة قطر في العمليات العسكرية في اليمن والدعم، موجهاً إلى فئة دون غيرها، فقد ألقت ثقلها خلف ميلشيات "حزب الإصلاح"[٢٩]، فرع

إلى عدة أهداف منها، استئناف الحوار بين القوى السياسية، واستمرار حماية المدنيين، استمرار مكافحة الإرهاب، والتصدي لتحركات الحوثيين... وقد استمرت الضربات الجوية لقوات التحالف العربي في اليمن بعد استئناف عملية إعادة الأمل...

(٢٨) نقلاً عن: دعاء سويدان، "قطر وتبدّل الخطاب في اليمن:زمن ما بعد الشقاق الخليجي"، الأخبار، الجمعة ٢١ تموز ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: https://al-akhbar.com/Arab/235192

(٢٩) حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو أحد أكبر الأحزاب اليمنية المعارضة، تأسس عام ١٩٩٠ باعتباره تجمعاً سياسياً ذات مرجعية إسلامية، ويعد امتداداً لفكر الأخوان المسلمين، ومع انطلاق الثورة اليمنية في ٢٠١١ دعا الحزب أنصاره للمشاركة في الاعتصامات حتى إسقاط نظام علي عبد الله صالح.

الأخوان المسلمين في اليمن، وحتى تغطيتها الإعلامية كانت تركز على محافظتي (مأرب وتعز)، بوصفها معقلاً للإصلاحيين الذي سيطروا على أجزاء واسعة منها[٣٠]. في حين دعمت كل من السعودية والإمارات جبهتي الرئيس عبد ربه منصور هادي باعتباره ممثلاً للشرعية في اليمن، والانفصاليين في الجنوب.

أما بعد تنامي حدة الخلافات بين دول مجلس التعاون المتمثلة بالمحور السعودي (السعودية، والإمارات، والبحرين)، ودولة (قطر)، فقد انعكس الخلاف بين الطرفين على الأوضاع في اليمن، نتيجة انسحاب دولة قطر من (التحالف العربي)، والعمليات العسكرية في اليمن، وقطع العلاقات مع الحكومة اليمنية الموالية للتحالف العربي، وبالتالي قطع الإمدادات القطرية عنها. وعليه، فقد عكست الأزمة اليمنية مدى الخلافات والتناقض في المصالح والأهداف الخليجية، والذي انعكس بشكلٍ مباشرٍ على إدارة الأزمة اليمنية من قبل دول مجلس التعاون.

ثانياً_ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

النقطة المهمة الأخرى المؤثرة في مسيرة العلاقات الخليجية – الخليجية، ومنظومة مجلس التعاون الخليجي بشكلٍ كبير، وأمن الخليج بشكلٍ عام، هي العلاقات الخليجية – الأمريكية. والتي تعد من أهم المحددات الخارجية تأثيراً في دول الخليج وأنظمتها، وعلاقاتها الخارجية. إذ تتمتع جميع دول المجلس بعلاقات وتحالفات إستراتيجية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل منطقة الخليج أهمية كبيرة جداً في الإستراتيجية الأمريكية، وإن أمن الخليج يعد أحد أهم الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، إلى جانب أمن (إسرائيل). وقد وضعت الولايات المتحدة مجموعة من الركائز للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الخليج، وهي[٣١]:

١– التدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج.

---

(٣٠) دعاء سويدان، مصدر سابق.

(٣١) مجدي زهدي خميس، مصدر سابق، ص ٤٨.

٢- منع ظهور أي قوة تسعى إلى السيطرة على منطقة الخليج، وتهدد الأمن والاستقرار هناك.

٣- العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

٤- إن بناء النظام الأمني الجديد في منطقة الخليج يتم في ظل ضعف النظام العربي بشكلٍ عام، الأمر الذي يعكس بالضرورة مصالح الطرف الأقوى في معادلة الأمن الخليجي، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

وبسبب اشتراك دول مجلس التعاون بنفس الضغوط الأمنية، واعتبار هاجس الأمن، أو التحدي الأمني، أحد المحددات المهمة في توحيد سياسات دول المجلس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تعد بمثابة (الضامن الأمني) لدول الخليج العربية، بسبب ضعف هذه الدول مقارنة بدول جوارها الإقليمي، وأيضاً بسبب تمتعها بعلاقات قوية مع جميع دول مجلس التعاون، وعملت بشكلٍ دائم على إيجاد تنمية عسكرية متماثلة لدول المجلس، وسعت دائما إلى تحسين العمل البيني لدوله، وحاولت أكثر من مرة دفع الدول الخليجية إلى تأسيس (نظام دفاع جوي متكامل)[٣٢]. وبالتالي، تعد الولايات المتحدة الأمريكية الضامن لوحدة وتماسك مجلس التعاون، حفاظاً على مصالحها في منطقة الخليج.

وحتى في الأزمة الخليجية الراهنة، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التهديدات السعودية بالتدخل العسكري في قطر، وأجبرت القيادة السعودية على التهدئة، واستبعاد التهديد باستخدام القوة العسكرية في تسوية الخلافات بين الجانبين[٣٣]، وحثت طرفي الأزمة على عدم التصعيد، ومحاولة إيجاد حل للأزمة بما يحقق مصالح جميع الأطراف. وقد استفادت الولايات المتحدة من الخلاف السعودي –

([٣٢]) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سابق، ص ٩.

([33]) (Rex Tillerson stood in the way of a Saudi invasion of Qatar. That might have got him fired', Foreign Policy ؛٢٠١٨/٨/٢ .https://foreignpolicy.com ؟/

القطري، من خلال سعي كل من طرفي الأزمة إلى تنمية علاقاته مع الولايات المتحدة، ومحاولة كسب الدعم الأمريكي لصالحه، ودليل ذلك الصفقات وعقود التسليح الهائلة التي عقدتها الدول الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترات الأخيرة.

وحسب رأي الباحث، يمكن اعتبار الخلافات والانقسام الخليجي في هذه المرحلة، بمثابة مطلباً أمريكياً، من أجل إضعاف دول مجلس التعاون، وجعلها معتمدة بشكلٍ أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية في حماية أمنها، في ظل الظروف والتهديدات الإقليمية الخطيرة على أمنها القومي، وبالتالي إخضاعها وإملاء الشروط عليها من قبل الجانب الأمريكي بشكلٍ أكبر.

ولكن، لا يعني ذلك بالضرورة الذهاب بالخلاف إلى حد تغيير بنية مجلس التعاون الخليجي، أو النظم السياسية الحاكمة في دوله، إذ يعد الحفاظ على هذه النظم، وضمان بقائها في الحكم، هدفاً مهماً بحد ذاته بالنسبة للولايات المتحدة، لأنها توفر الأمن والاستقرار المطلوب في المنطقة من قبلها، والمعني بهذا الدور بالأساس هو "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" والدور الذي يلعبه[٣٤].

ثالثاً_ العلاقات مع إيران والعراق:

تعد دولتا إيران والعراق بمثابة أحد أهم العوامل التي دفعت دول الخليج لتأسيس مجلس التعاون، إن لم يكن العامل الرئيس في تأسيسه. فبسبب الطبيعة الجغرافية، وحجم السكان، وكثرة الموارد الأولية، والأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج، مقابل الثقل الإقليمي الذي تتمتع به هاتان الدولتان، من حيث المساحة، وعناصر القوة القومية، وطبيعة النظم السياسية الحاكمة فيها، فإن دول الخليج العربية ربطت علاقاتها بكل من إيران والعراق بهواجس الأمن، والخوف من الهيمنة، ولم تربط النظرة إلى الدولتين بروابط علاقات حسن الجوار والتعاون.

---

(٣٤) ياسين حشوف، مصدر سابق، ص ١٦١.

وبالرغم من أن ميثاق مجلس التعاون عند تأسيسه كان قد ركز على الجوانب الاقتصادية والثقافية، إلا أن (المخاوف الأمنية) كان لها الدور الأكثر أهمية في تأسيس المجلس. إذ مثلت ثورة ١٩٧٩ في إيران، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية فيما بعد، أهم العوامل التي دفعت دول مجلس التعاون إلى البحث عن "آلية رسمية للتعاون في عام ١٩٨١". ومن ثم أدى الخوف من انتقال مبادئ الثورة الإيرانية، وتطور مسار أحداث الحرب العراقية – الإيرانية، إلى قيام دول مجلس التعاون في البحث عن (آلية دفاعية) لمواجهة الظروف الأمنية الإقليمية، فقامت بتأسيس (قوات درع الجزيرة المشتركة)[٣٥]، لتكون قوات مشتركة لحماية أمن دول الخليج من أي اعتداء أو تهديد ممكن أن تواجهه[٣٦].

إذ استمرت النظرة الأمينة لكل من العراق وإيران مسيطرة على كافة السياسات الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي، ودوله، حيث أدى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، إلى توحيد سياسات دول المجلس، لمواجهة الخطر العراقي، عن طريق حشد قوات التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، واستمرت النظرة الأمنية والغير ودّية للعراق، حتى بعد إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، وإقامة نظام سياسي جديد في العراق، باعتباره مع إيران من ضمن أخطر التهديدات بالنسبة للأمن القومي الخليجي[٣٧].

وبالنسبة للموقف من إيران، فإن تنامي قوتها وتوسع نفوذها كقوة إقليمية، تعد من أهم العوامل وراء إتباع دول مجلس التعاون للعديد من السياسات، سواء على مستوى التفاعلات البينية، كالدعوة إلى الانتقال بالمجلس إلى حالة (الإتحاد)، من أجل

---

(٣٥) قوات درع الجزيرة المشتركة: هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، تأسست عام ١٩٨٢ بعد أن وافق المجلس الأعلى على تشكيلها في دورته الثالثة التي عقدت في المنامة، بهدف حماية أمن الدول الأعضاء، ويقع مقرها في مدينة الملك خالد العسكرية في محافظة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، قرب الحدود بين الكويت والعراق.

(٣٦) جيفري مارتيني وآخرون، مصدر سابق، ص ٦.

(٣٧) راجي يوسف محمود، مصدر سابق، ص ١٦٦.

مواجهة التهديدات الإقليمية والمتمثلة بتنامي (النفوذ الإيراني)، أو حتى السياسات الخارجية، كالتدخل في سوريا، واليمن، ومحاولات حشد الجهود الدولية والإقليمية من أجل بناء قوة إقليمية مسنودة دولياً لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة وإضعافه[٣٨].

وعليه، فإن الموقف من دولتي العراق وإيران، وبالأخص (إيران) يعد من أهم العوامل التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون من الأساس، وعملت على استمراره، ومن أهم المحددات المؤثرة في العلاقات الخارجية لدوله. فحتى الخلاف الراهن بين دول مجلس التعاون، أحد أسبابه الرئيسية، هو اتهام دولة قطر بدعم السياسات الإيرانية في المنطقة من قبل السعودية والإمارات والبحرين، بسبب رفض دولة قطر التصعيد مع إيران بعد قمة الرياض في مايو ٢٠١٧.

وحسب رأي الباحث، فإن هاجس الخوف من النفوذ الإيراني، مقابل محدودية الإمكانيات الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون، يعد من أهم العوامل التي تحافظ على بقاء مجلس التعاون، واستمراره، رغم كل الخلافات التي تمر بها دوله. فدول المجلس تعي محدودية قدراتها، وعدم قدرتها في الدفاع عن أمنها القومي بشكلٍ منفرد، وبالتالي؛ فإنه مهما زادت حدة الخلافات بين أعضائه، فإن البقاء تحت مضلة مجلس التعاون مع وجود خلافات، أفضل من تفكك المجلس، وبقاء كل دولة منفردة في ظل بيئة إقليمية تختلف معها في توجهاتها، وأهدافها، وتفوقها من حيث القدرات والإمكانيات.

المبحث الثالث: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن موضوع التنبؤ ومحاولات استشراف المستقبل في الدراسات الإنسانية، هو أمر غاية في الصعوبة، بسبب عدم وجود الثبات في مجال العلوم الإنسانية، كما هو الحال بالنسبة للعلوم الطبيعة، التي يمكن الوصول إلى النتائج فيها من خلال إجراء عمليات حسابية وفقاً لقواعد وعمليات معلومة. ولكن، في العلوم الإنسانية ومنها

---

[٣٨]) محمد حسن القاضي، مصدر سابق، ص ٢٧.

العلاقات الدولية، يسعى الباحثون إلى تحليل التفاعلات بين أطراف المجتمع الدولي، ومحاولة تقديم تفسيرات منطقية لمسببات بعض التفاعلات، وأهم العوامل المؤثرة فيها، بناءً على عرض وتحليل بعض المعطيات، والرجوع إلى بعض مصادر التاريخ حيال القضية المطروحة، من أجل الوصول إلى التفسير الأمثل للقضية محل الدراسة. وبالنسبة إلى عملية التنبؤ، فهي العملية الأصعب بالنسبة للباحثين، إذ يحاول الباحث وفقاً للمعلومات المتاحة والمعطيات حول القضية موضوع البحث، فضلاً عن التحليل والتفسير، تقديم رؤية مستقبلية، والتنبؤ بمستقبل القضية، وقد يصيب أو لا.

وبالنسبة لمحاولة تقديم تفسيرات وتنبؤ في حقل الدراسات المتخصصة بالشأن العربي، فإن العملية تكون أصعب من تلك التي تتناول الدول المتقدمة، بسبب غياب المؤسساتية في عملية صنع القرار، ومنها قرارات السياسة الخارجية، وعدم وجود موضوعية فيها، بسبب دور وتأثير القائد السياسي في عملية صنع واتخاذ القرارات، وبالتالي؛ تأثير الطباع الشخصية، والعقائد، والخلفيات الثقافية، فضلاً عن الدائرة القريبة من القائد، على صناعة القرارات، وعلى السياسة الخارجية للدولة بشكلٍ عام.

ويعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفقاً لمقاييس القانون الدولي "منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص"، وقد نصت ديباجة النظام الأساس للمجلس على:"أن الدول الأعضاء اتفقت على التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وافقت على إنشاء المجلس"[٣٩]. ووفقاً لتجربة الممارسة، فإن الدول أعضاء مجلس التعاون عملت على مراعاة ظروف كل دولة على حدة، وسعت إلى تحقيق قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات وتطبيقها قدر الإمكان، وأيضاً اتصف نظام العمل على تحقيق الأمور والسياسات الممكن تنفيذها، وتأجيل القضايا الخلافية والتي تبدو غير قابلة للتنفيذ حتى وإن كانت مهمة[٤٠].

---

(٣٩) مجدي زهدي خميس، مصدر سابق، ص ٣١.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٣١.

وتبعاً لذلك، فإن العلاقات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون تبقى المحـــدد الأكثر تأثيراً في عمل المجلس، ومدى فاعليته ودوره في المحيطين الإقليمي والدولي. ورغم ذلك، إلا أن العلاقات بين دول المجلس كما أشرنا سابقاً، لم تكن علاقات نموذجيـــة، إذ مرت بالعديد من الاضطرابات والتقلبات بسبب العديد من العوامل، ولكن لم تصل إلى درجة تهديد بقاء المجلس، أو مستقبله. في حين وصلت إلى أعلى درجات الانقسام بـــين دول المجلس، على إثر مقاطعة ومحاصرة ثلاث دول أعضاء لدولة رابعة، والتي هـــددت بالانسحاب من المجلس، الأمر الذي أدى إلى الحديث عـــن احتمـــال انهيـــار (مجلـــس التعاون).

ووفقاً لما تقدم، يمكن الحديث عن ثلاثة مشاهد محتملة يمكن من خلالها تحديـــد مسار مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويرى الباحث بأن المشهد الثالـــث والأخير هو الأكثر قبولاً في تحديد مسار مستقبل المجلـــس، وفقـــاً للقـــراءة الدقيقـــة للمتغيرات المؤثرة في عمله:

المشهد الأول (التفكك والانهيار):

والذي من خلاله يمكن الحديث عن امكانية انهيار مجلس التعـــاون وتفككـــه، نتيجة تزايد حدة الخلافات بين الدول الأعضاء، دون القدرة على الوصـــول إلى نقطـــة تلاقي وتقارب بين الفرقاء، مع تزايد التصعيد من قبل كل طرف، وعدم وجود رغبات جادة لدى القوى دولية لتسوية الخلافات بينها، بل إن ادوار القوى الدولية والإقليميـــة اتصفت بأنها تزيد من حدة الخلافات، بسبب تواصل تقديم الـــدعم لجميـــع أطـــراف الأزمة، وعدم حثها على التوصل إلى حلول مقبولة وتلبي مطالب كل طرف، وبالتـــالي، تحول الأزمة بين الدول أعضاء مجلس التعاون إلى (لعبة صفرية)، يحاول كل طرف مـــن خلالها تحقيق مصالحه وفرض وجهة نظره التي تتعارض مع مصالح الطرف الآخـــر، وإن درجة عدم التوافق بين أطراف الأزمة أصبحت على أعلى درجاتها.

المشهد الثاني (الانتقال إلى حالة الاتحاد):

تعد تحديات البيئة الخارجية (الدولية والإقليمية) من أكثر المتغيرات التي أثرت في عملية انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه، وعملت على زيادة التقارب وتوثيق العلاقات وتخطي الخلافات المستمرة بين أعضائه، فقد أدت تحديات البيئة الخارجية إلى العمل المستمر من قبل صناع القرار في دول المجلس على توحيد سياسات دولهم في مواجهتها، وطالما حرصت دول المجلس على الظهور بمظهر الكتلة الواحدة في مواجهة أي تهديد أو خطر يواجه إحداها، وكلما كانت تزداد حدة تحديات البيئة الخارجية إلى درجة تهديد الأمن القومي، أو النظام السياسي الحاكم في إحدى دول المجلس، كانت الدعوات إلى التحول إلى حالة الاتحاد بين دول الخليج العربية من قبل بعض السياسيين والباحثين تظهر، وبالتالي، يمكن ان يعد تزايد دور القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، وتزايد حدة التنافس والصراع بين بعض القوى الدولية والإقليمية، وعدم جدوى الاستمرار بالاعتماد على القوى الدولية لتوفير الأمن والحماية لدول مجلس التعاون، مؤشراً مهماً يدعو إلى الحديث عن تجاوز دول المجلس لخلافاتها، والعمل على التحول بالعلاقات فيما بينها من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد، من أجل الحفاظ على كيانها وسيادتها، في ظل بيئة دولية لا تقوى على مواجهة تحدياتها بشكل منفرد.

المشهد الثالث (الاستمرار مع تراجع الدور):

إن تطورات الأحداث، وتكرار الخلافات بين دول مجلس التعاون، وبالأخص الأزمة الأخيرة بين بعض الأعضاء، والتي أدت إلى انقسام المجلس إلى محورين، تجزم بأن موضوع الحديث عن الانتقال بالمجلس من حالة (التعاون) إلى حالة (الإتحاد)، بات أمراً مستحيلاً. فضلاً عن إن آلية عمل المجلس، ودوره الإقليمي والدولي، سيشهد تراجعاً كبيراً عن السابق، الأمر الذي يعني (شلل وظائف المجلس من الناحية العملية)، وتحوله إلى (هيئة صورية)، تصدر بيانات لا علاقة لها بالواقع. وتعد قمة الكويت في ديسمبر ٢٠١٧، دليلاً عملياً على ذلك، إذ تجاهل البيان الختامي للقمة، الأزمة الخطيرة التي تواجهها الدول الأعضاء، وجاء البيان تقليدياً ولم يشر إلى الأزمة الخليجية، إذ أشار إلى

أن مسئولي الدول الأعضاء: "يؤكدون على أهمية التمسك بمسيرة مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة كافة التحديات... وتعميق الصلات بين شعوب دولها في مختلف المجالات"[٤١].

وبالرغم من الحديث عن التهديد بالانسحاب من مجلس التعاون من قبل دولة من الدول الأعضاء في المجلس (قطر)، والحديث عن إمكانية انهياره، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على استمرار مجلس التعاون وعدم انهياره مهما تصاعدت حدة الخلافات بين أعضائه، أهمها:

١- الرغبة الأمريكية في الحفاظ على الوضع القائم في منقطة الخليج، والذي يخدم مصالحها بالأساس.

٢- مستوى التنسيق العالِ بين بقية دول المجلس (السعودية، الإمارات، البحرين) وإلى حدٍ ما الكويت، بمعنى أغلب الدول الأعضاء في المجلس، ورغبتها في الحفاظ على بقاء المجلس لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

٣- الدور الكويتي في توحيد الصف الخليجي، والتي تتمتع بعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة، وتعمل على محاولة التقريب بينهما بشكلٍ دائم.

٤- تزايد حجم التحديات والتهديدات التي تواجهها دول مجلس التعاون، وبالأخص تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، والذي يعد الهاجس الأكثر تأثيراً في آلية عمل المجلس، والدول الأعضاء، ويعد احد أهم الأسباب وراء تأسيس المجلس كما أشرنا سابقاً، وبالتالي استمرار أهم أسباب التأسيس ونشأة المجلس واستمراره من الأساس.

٥- وجود مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض، وبالتالي خضوع المجلس بشكلٍ أساس للسياسات والمصالح السعودية، أكثر من أي دولة أخرى من الدول

---

(٤١) "مجلس التعاون بعد قمة الكويت"، مصدر سابق، ص ٢.

الأعضاء، وتبعاً للظروف والتطورات الإقليمية، والتحديات، التي تواجهها دول المجلس، وبالأخص السعودية، وتنامي قوة ونفوذ المنافس الإقليمي لها (إيران)، فإنه من غير المعقول أن توافق السعودية على انهيار المجلس، وبالتالي؛ خسارة تكتل إقليمي (مدعوم دولياً)، ومهم جداً بالنسبة لها.

٦- الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للدول أعضاء مجلس التعاون، مقابل دول جوارها الإقليمي، والتي كانت سبباً رئيساً في تأسيس المجلس، والتي تحتم عليها جميعاً التنسيق والعمل المشترك، في مواجهة ظروف وتحديات البيئتين الإقليمية والدولية التي تعد أكبر من قدراتها الذاتية، وبالتالي حرصها جميعاً على البقاء تحت مظلة مجلس التعاون، مهما زادت حدة الخلافات بينها.

وتبعاً لما تقدم، فإن تطورات الأحداث والظروف الإقليمية، والخلافات بين دول الخليج العربية، تعد مؤشرات مهمة تؤكد على عدم انهيار المجلس، ولكنها بالمقابل تؤكد أيضاً على تزايد ضعف المجلس، ودوره الإقليمي، واستحالة الحديث عن (الإتحاد) أو (الوحدة الخليجية)، والتي مثلت المطلب الأهم الذي نادت به جهات خليجية حكومية وغير حكومية مختلفة، من أجل مواجهة التحديات الإقليمية التي تواجهها دول المجلس.

الخاتمة:

من خلال تناول موضوع البحث وفقاً للمشكلة البحثية والتساؤلات الرئيسة المطروحة، توصل البحث إلى بعض النقاط الأساسية التالية:

١_ بالرغم من أن محددات العلاقات الخليجية – الخليجية، تكاد تدفع إلى تنمية العلاقات بين دول مجلس التعاون، إلا أن الواقع يشير إلى أن أغلب المحددات لم تعمل على تنمية العلاقات بين دول المجلس، بل عملت على الحفاظ على بقاء مجلس التعاون كإطار عمل جماعي، من أجل مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها الدول الخليجية. بمعنى؛ إنه بالرغم من التشابه في البنية الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة النظم السياسية الحاكمة، إلا أن العلاقات بين دول الخليج العربية، شهدت العديد من التوترات والخلافات، ولكن لم تكن هذه التوترات تطغى على عمل مجلس التعاون،

الذي حاولت من خلاله مواجهة كافة التحديات التي واجهتها، والتي تعجز عن مواجهتها بشكلٍ منفرد.

٢_ عملت الأزمات والقضايا الإقليمية على توحيد سياسات دول مجلس التعاون، وبالتالي دعم دور المجلس في مواجهة التحديات التي تواجهها دوله. إذ حرصت دول الخليج العربية على العمل الجماعي المشترك بشكلٍ دائم، بمعنى إنه في حال وجود تهديدات خارجية على دول الخليج العربية، فإنها تعمل على تلافي الخلافات، وتوحيد السياسات لمواجهة هذه التهديدات. الأمر الذي يعني الحاجة الدائمة لوجود مجلس التعاون، كمظلة تحتمي بها الدول الأعضاء، في مواجهة ظروف البيئة الإقليمية. وبالتالي، فإن مؤثرات البيئة الخارجية، والتي تشمل القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن العلاقات الخارجية لدول المجلس، تعد المحدد الأكثر تأثيراً في العلاقات الخليجية البينية، وفي عمل مجلس التعاون الخليجي ودوره.

٣_ للعامل الخارجي، والمتمثل بالعلاقات الخليجية – الأمريكية بشكلٍ أساس، دوراً مهماً في عملية إنشاء مجلس التعاون، واستمراره، والحفاظ على بقائه، ما دام يحقق ويحافظ على الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكلٍ عام. وبالتالي؛ تبقى الولايات المتحدة بمثابة الموجه أو المتحكم بمسار الأحداث وتطورات الأوضاع في الخليج، وتعمل على عدم خروج الأمور عن المسار الذي يهدد بقاء المنظومة الخليجية الحالية، ما دامت تحمي مصالحها.

٤_ إن من أهم العوامل التي عملت على عدم التقدم في عمل المجلس، والتحول إلى حالة (الإتحاد)، رغم الدعوات المتكررة لبعض أعضائه، هو إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الخاصة لدول المجلس، وتقديمها على مصلحة المجلس بشكلٍ عام. وقد أتضح ذلك من خلال الممارسة، إذ عملت دول المجلس على مراعاة المصالح الخاصة لكل دولة في اتخاذ القرارات داخل المجلس وتنفيذها، وعملت على تنفيذ القرارات الممكنة والتي تراعي مصالحها بشكلٍ مباشر، وتأجيل القضايا الخلافية قدر الإمكان حتى وإن كانت مهمة.

٥_ بالرغم من أن مجلس التعاون يعد من أنجح منظومات العمل الإقليمي العربي المشترك لأكثر من ثلاث عقود ونصف، إلا أن السياسات المتبعة من قبل بعض أعضائه، أدت به إلى الوصول إلى حالة التفكك. نتيجة عدم تبني الموضوعية باتخاذ القرارات، وتنفيذها، فقد اتبعت دول الخليج تاريخياً سياسة عدم التدخل بالأزمات الإقليمية، والاعتماد على الدبلوماسية في حل النزاعات. إلا أن سياسات التدخل في دول الجوار، والدخول كطرفٍ رئيسٍ في الأزمات والقضايا الإقليمية، كانت لها أثار وانعكاسات سلبية خطيرة على العلاقات الخليجية – الخليجية، وبالتالي على مجلس التعاون بشكلٍ عام.

٦_ وتبعاً لما تقدم، فإن مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية يبقى مرهوناً بمستوى التفاعلات الخليجية البينية، والخليجية – الإقليمية والدولية. وإن دور المجلس سيشهد تراجعاً مستمراً، ولكن يستبعد أن يؤدي ذلك إلى انهياره. بسبب حاجة دول المجلس للبقاء تحت مظلة المجلس، مهما تصاعدت حدة الخلافات بينها، بسبب محددات بيئتها الداخلية من جهة، وظروف البيئة الخارجية، والمتمثلة بالمتغيرات الإقليمية، فضلاً عن الدور الأمريكي في الحفاظ على استمرار مجلس التعاون، كآلية عمل إقليمية تجمع دول الخليج العربية لحماية مصالحها من جهةٍ أخرى.

الملخص:

تناول البحث تحليل العلاقات الخليجية – الخليجية، من خلال استعراض أهم المحددات والقضايا المؤثرة فيها، وبالتالي، أثرها على مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتوصلت إلى إنه من المستحيل التحول إلى حالة الاتحاد بين دول المجلس، مع تراجع دوره الإقليمي بشكلٍ كبير، نتيجة الخلافات والانقسامات بين أعضائه، مقابل صعوبة تفكك المجلس وانهياره، بسبب حاجة الدول الأعضاء إلى بقائه مهما وصلت حدة الخلافات بينها.

Abstract:

This study aimed to analyze the relationships between the Gulf Arab States, by presenting the most important determinant and issues, which affecting them, and its impact on the future of GCC. And the study proved the impossibility of union among the Gulf Arab states, and declining the regional role of GCC, as a result of the differences and divisions among the members, as well as the difficulty dissolution the GCC ،because it very important for them, regardless of the differences among them .